الثورة الإيرانية في تقديرات الاستخبارات والمراسلات الدبلوماسية الأميركية (1978-1979)

The Iranian Revolution in U.S. Intelligence Assessments and Diplomatic Correspondence (1978–1979)

أ. د. علاء رزاك فاضل النجار، مركز دراسات البصرة والخليج العربي- جامعة البصرة- العراق

تاريخ الاستلام: 2026/06/22 تاريخ القبول: 2026/10/17 تاريخ النشر: 2026/11/06

ملخص:

تناول البحث تحليلاً لكيفية تقييم أجهزة الاستخبارات والدوائر الدبلوماسية الأميركية لتطورات الثورة الإيرانية خلال عامي (1978–1979)، بالاعتماد على تقارير استخباراتية ومراسلات دبلوماسية رسمية. وركز البحث على طبيعة التصورات الأميركية لطبيعة النظام الشاهنشاهي، وحجم المعارضة الشعبية، ودور القوى الدينية بقيادة آية الله الخميني، ومدى دقة التقديرات المتعلقة بإمكانية بقاء نظام الشاه أو سقوطه.

خلص البحث إلى أن التقديرات الأميركية اتسمت بقدر ملحوظ من القصور وسوء الفهم، إذ بالغت في تقدير تماسك النظام وقدرته على احتواء الاحتجاجات، وقللت من شأن العامل الديني والتنظيمي للمعارضة. كما كشف المراسلات الدبلوماسية عن تردد في صنع القرار الأميركي، وتضارب بين التحليل الاستخباراتي والواقع المتسارع على الأرض، ما أسهم في ضعف الاستجابة السياسية للأحداث. واكد البحث أن فشل هذه التقديرات شكّل أحد أبرز الإخفاقات الاستخباراتية الأميركية في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة، وترك آثاراً عميقة على العلاقات الأميركية–الإيرانية اللاحقة.

كلمات مفتاحية: اية الله الخميني، محمد رضا بهلوي، جيمي كارتر، وكالة الاستخبارات المركزية، وزارة الخارجية الأمريكية.

Abstract:

This study examines how U.S. intelligence agencies and diplomatic institutions assessed the developments of the Iranian Revolution during 1978–1979, drawing on intelligence reports and official diplomatic correspondence. The research focuses on American perceptions of the resilience of the Pahlavi regime, the scale of popular opposition, the role of religious forces led by Ayatollah Khomeini, and the accuracy of

assessments regarding the Shah's ability to remain in power or the likelihood of his downfall.

The study concludes that U.S. assessments were marked by significant shortcomings and misjudgments, as they overestimated the regime's cohesion and capacity to contain the protests while underestimating the religious and organizational dimensions of the opposition. Diplomatic correspondence also reveals hesitation and inconsistency in U.S. decision-making, as well as a gap between intelligence analysis and the rapidly changing realities on the ground, which contributed to an inadequate political response to events. The research argues that this failure of assessment represented one of the most notable U.S. intelligence failures in the Middle East during the Cold War and had profound consequences for subsequent U.S.–Iranian relations.

Keywords: : Ayatollah Khomeini, Mohammad Reza Pahlavi, Jimmy Carter, Central Intelligence Agency, U.S. State Department.

المقدمة:

تُعدّ الثورة الإيرانية (1978-1979) واحدة من أبرز التحولات السياسية والاجتماعية في تاريخ الشرق الأوسط المعاصر، إذ أسفرت عن إسقاط نظام الشاه محمد رضا بهلوي، وقيام الجمهورية الإسلامية بقيادة آية الله روح الله الخميني. وقد شكّلت هذه الأحداث صدمة استراتيجية للولايات المتحدة الأميركية، الحليف الرئيس للنظام الملكي الإيراني آنذاك، لما ترتب عليها من تغييرات جذرية في موازين القوى الإقليمية، وتأثيرات عميقة على مصالح واشنطن في الخليج العربي.

اعتمدت الولايات المتحدة في تعاملها مع مجريات الثورة على مزيج من المعلومات الاستخباراتية والتقارير الدبلوماسية الصادرة عن سفارتها في طهران، بهدف فهم طبيعة الحراك السياسي والاجتماعي، وتقدير المآلات المحتملة للأزمة. وقد كشفت الوثائق الأميركية التي أُفرج عنها لاحقاً عن فجوات في التقدير، واختلافات بين الرؤى الاستخباراتية والتحليلات الدبلوماسية بشأن قوة المعارضة، ودور القيادة الدينية، واحتمالات استمرار النظام الملكي.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من كونه تناول جانباً حيوياً من التاريخ السياسي المعاصر للشرق الأوسط، يتمثل في الثورة الإيرانية (1978-1979) بوصفها حدثاً مفصلياً غيّر ملامح النظام الإقليمي وأعاد رسم أولويات السياسة الأميركية في المنطقة. كما تكمن أهميته في أنه سلط الضوء على دور القنوات الاستخباراتية والدبلوماسية في صناعة القرار السياسي الأميركي، وحلل الفجوة المحتملة بين المعلومات الميدانية والتقديرات السياسية.

إشكالية البحث: تتمحور الإشكالية الرئيسة للبحث حول التساؤل الآتي:

إلى أي مدى عكست تقديرات الاستخبارات الأميركية والتقارير الدبلوماسية خلال الثورة الإيرانية (1978-1979) واقع الأحداث وموازين القوى على الأرض، وما العوامل التي أدت إلى التباين أو القصور في فهم مسار الثورة ونتائجها؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تقديرات الاستخبارات الأميركية والتقارير الدبلوماسية بشأن الثورة الإيرانية اتسمت بعدم الدقة في توصيف قوة المعارضة وتوقع مسار الأحداث، وذلك نتيجة تداخل العوامل السياسية والمعلوماتية، وانحياز بعض التقديرات إلى الرؤية الرسمية الأميركية الداعمة للنظام الملكي، مما أسهم في إخفاق واشنطن في التنبؤ بالتحولات التي أفضت إلى قيام الجمهورية الإسلامية.

هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة الثورة الإيرانية في ضوء ما ورد في تقديرات أجهزة الاستخبارات الأميركية والتقارير الدبلوماسية الصادرة خلال تلك المدة، مع تحليل كيفية صياغة الموقف الأميركي تجاه الأحداث، ورصد أوجه التوافق أو التباين بين القنوات الرسمية المختلفة. كما سعى إلى توظيف الوثائق والشهادات التاريخية لفهم أسباب الإخفاق في التنبؤ بمسار الثورة ونتائجها، وما إذا كانت تلك الإخفاقات تعكس قصوراً معلوماتياً أم سوء تقدير سياسي.

منهجية البحث: اعتمد البحث على مناهج متعددة، في مقدمتها المنهج التاريخي الذي جرى توظيفه لتتبع مسار الأحداث السياسية والأمنية التي رافقت الثورة الإيرانية أبان عامي (1978-1979)، وربطها بالسياق الذي حكم طبيعة العلاقة الأميركية–الإيرانية آنذاك. كما استخدم البحث المنهج التحليلي–الوصفي لرصد وتحليل مضمون تقديرات أجهزة الاستخبارات الأميركية والمراسلات الدبلوماسية الصادرة عن وزارة الخارجية الأميركية وسفارتها في طهران، والكشف عن طبيعة التصورات الأميركية تجاه تطورات الثورة وإمكانية سقوط نظام الشاه. فضلاً عن ذلك، جرى توظيف المنهج الاستقرائي لاستخلاص العلاقة بين الوقائع الميدانية المتسارعة داخل إيران، وبين التوجهات السياسية والاستراتيجية الأميركية، وتفسير أوجه القصور أو الإخفاق في التقدير الأميركي لمسار الثورة ونتائجها.

هيكلية البحث: قسم البحث على مقدمة ومبحثين، كرس الأول لدراسة الرؤية الأمريكية لتطورات الأحداث في إيران عام 1977. فيما خصص المبحث الثاني لدراسة الثورة الإيرانية في تقديرات الاستخبارات والمراسلات الدبلوماسية الأميركية (1978–1979). وتبع ذلك، خاتمة احتوت على أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، وقائمة هوامش ومصادر البحث، الذي اعتمد بشكل رئيس على الوثائق الأمريكية غير المنشورة.

المبحث الأول: الرؤية الأمريكية لتطورات الأحداث في إيران عام 1977.

تمخض عن الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت في تشرين الثاني 1976، فوز المرشح عن الحزب

الديمقراطي جيمي كارتر Jimmy Carter، وهو ما اثره على السياسة الداخلية لشاه ايران محمد رضا بهلوي. فمنذ أواخر عام 1976، حاول النظام الإيراني تحسين صورته فيما يتعلق بحقوق الأنسان من اجل بناء علاقات جيدة مع إدارة كارتر، التي أعطت مسألة حقوق الإنسان أولوية في سياسة الولايات المتحدة الخارجية. لذا سمح النظام الإيراني لبعض معارضيه توجيه انتقادات له على أساس "**النقد البنّاء**" ضمن حدود معقولة، لاسيما وانه بات واضحاً لقادة إيران أن النمو الاقتصادي الإيراني واستمراره يتطلبان تعاوناً ضمنياً أكبر من جانب الأعداد المتزايدة من الطبقة الوسطى الجديدة في البلاد[1].

وبحسب تقرير مكتب الاستخبارات والبحوث التابع إلى وزارة الخارجية الأمريكية في 28 كانون الثاني 1977، فان الشاه يحكم إيران متحرراً من أي تهديد داخلي خطير. وهو في سن السابعة والخمسين، ويتمتع بصحة جيدة، ويحميه جهاز أمني متطور، مما يمنحه فرصة ممتازة للحكم لعشرات الأعوام أو أكثر. وان جهازه العسكري وجهاز المخابرات والأمن الوطني (السافاك)، يعملان بفعالية تحت إشرافه الشخصي الوثيق. ولا يبدو أن أياً منهما سينافسه، بالرغم من أن مقربي الشاه، الذين شغلوا مناصب رئيسة في هذه الأجهزة لمدة (30) عاماً، من المرجح أن يغادروا السلطة لأسباب صحية أو لتقدمهم في العمر أو الإرهاق بحلول أوائل الثمانينيات. كما بين التقرير ان الشاه يختار بنفسه الضباط الأعلى رتبة ويكافئهم، ويمنح القوات المسلحة امتيازات تهدف إلى إرضائهم والحفاظ على ولائهم. علاوة على ذلك، تخضع المؤسسة العسكرية لتلقين سياسي واهتمام وثيق من الأجهزة الأمنية. ونتيجةً لذلك، لا يتدخل الضباط إلا بشكل طفيف في السياسة، ولا يتعاطفون مع الجماعات التخريبية. لذا تبقى فرص التحرك العسكري ضئيلة ما دام الشاه في السلطة. كذلك أوضح التقرير ان الشاه يعتمد في الحفاظ على النظام لداخلي بشكل أساس على جهاز السافاك، الذي يتمتع بصلاحيات واسعة جداً، ويراقب جميع قطاعات المجتمع الإيراني، بما في ذلك الجيش والعائلة المالكة. وان قائده الحالي، الجنرال نعمت الله نصيري، قائد فعّالٌ للغاية، ومخلصٌ للشاه. وتشير مصادر موثوقة إلى تزايد رغبة نصيري في التقاعد، لكن الشاه أقنعه بالبقاء في منصبه في "**الوقت الحالي**"[(2)].

كما نوه التقرير إلى انه خلال العامين الماضيين تباطأ معدل نمو الاقتصاد الإيراني بشكل ملحوظ بسبب التوسع السريع في الواردات، وفشل عائدات النفط في مواكبة تكلفة السلع المستوردة، وان نقص عائدات النفط المتوقعة سببت صعوبات مالية للحكومة الإيرانية. إذ نصت ميزانية السنة المالية (1976-1977) على نفقات قدرها (45) مليار دولار. ونظراً لانخفاض الإيرادات بشكل كبير عن هذا المبلغ، فان الحكومة الإيرانية مضطرة لاقتراض ما لا يقل عن ملياري دولار لضمان سير برامجها وفقاً للجداول الزمنية. وقد اضطرت الحكومة بالفعل إلى تقليص خططها إلى حدٍ ما للحفاظ على مستوى الدين في حدود المعقول. فضلاً عن ذلك، فإن إيران من الممكن أن تواجه مشكلات اقتصادية خطيرة تتمثل بالاتي[(3)]:

1. فجوة متزايدة الاتساع بين الدخول الحضرية والريفية، إذ يحصل المزارعون في المتوسط على أقل من (200) دولار من الدخل السنوي للفرد، أي ما يزيد قليلاً على عُشر متوسط دخل سكان المدن.
2. تأخر الإنتاج الزراعي، مع اتساع الفجوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه بمعدل (6%) سنوياً.
3. تعثر البرامج التعليمية، إذ يبلغ معدل الأمية نحو (66%)، وهناك نقص حاد في المعلمين. إذ أن إيران تدرب نحو (1000) معلم سنوياً، وهو عدد أقل بكثير من العدد المطلوب لسكان يبلغ عددهم (34) مليون نسمة.
4. تعاني إيران من نقص هائل في القوى العاملة الماهرة.
5. تفشي الفساد والاستغلال. إذ لم تُمسّ حملة مكافحة الفساد التي اطلقها النظام الإيراني بمعظم الأثرياء الجدد فحسب، بل دفعت بمليارات الدولارات إلى خارج البلاد، وقلّلت من ميل الأثرياء المنخفض أصلاً للاستثمار في إيران. علاوة على ذلك، أسهم الازدهار المستجد في تفاقم النزعة الاستهلاكية، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء البالغ عددهم (2) مليون نسمة، والذين يعيشون في جنوب طهران.

أشارت المذكرة التي اعدها مجلس الأمن القومي الأمريكي (National Security Council (NSC، إلى مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي زبغنيو بريجينسكي Zbigniew Brzezinski، في 2 شباط 1977، إلى أن إيران تقف على أعتاب تحول اجتماعي واقتصادي سريع، وستتاح للولايات المتحدة فرصة استثنائية للمساعدة في التنمية هناك، وستتمثل مساهمة الولايات المتحدة بشكل أساس في المساعدة التكنولوجية، وأنشطة القطاع الخاص، وبعض الأفكار التي من شأنها تعزيز التعاون الإقليمي. لذا ينبغي على الولايات المتحدة أن تسعى في أقرب وقت ممكن إلى إنعاش علاقاتها الاقتصادية مع إيران، وتعزيز فعالية عمل اللجان المشتركة[4].

وبحسب مذكرة وكالة الاستخبارات الأمريكية (Central Intelligence Agency (CIA، إلى الرئيس كارتر في 21 أذار 1977، فان إيران "**حساسة**" تجاه إعطاء الولايات المتحدة مسألة حقوق الأنسان أولوية في سياستها الخارجية، وهي "**وقلقة**" بشأن التأثير طويل المدى على علاقاتها مع الولايات المتحدة، لاسيما بعد مبادرات الرئيس كارتر المستمرة في مجال حقوق الإنسان، والتي بددت إلى حدٍ كبير، معظم الشكوك الأولية حول جدية التزام الأخير بهذه المسألة، وبات الغموض السائد "**الآن**" يدور بشكل رئيس حول دوافع الولايات المتحدة الحقيقية منها، وإلى أي مدى ستذهب فيها[5].

ولتهدئة مخاوف الشاه، وتعزيز العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإيران، بعث الرئيس كارتر وزير خارجيته إلى طهران ليطلع الشاه على السياسة الأمريكية الجديدة بشأن حقوق الإنسان وبيع الأسلحة. لذا، وصل وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس Cyrus R. Vance، إلى طهران في 3 أيار 1977، والتقى مع الشاه في قصر نياوران، وبدأت المباحثات بالدعوة الرسمية التي وجهها الرئيس الأمريكي عن طريق

مبعوثه إلى الشاه، لزيارة واشنطن في كانون الأول المقبل، والتي جعلت الأخير يشعر بالارتياح. ثم تباحث الطرفان بشأن مواصلة بيع الأسلحة، إذ ذكر فانس أن الرئيس قرّر الموافقة على استمرار بيع الأسلحة إلى إيران. بعدها أوضح فانس أن مسألة حقوق الإنسان تعدَّ جزءً اساسياً من سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وتحتل الأولوية في مشاريع الرئيس الأمريكي. واعرب عن ارتياح الإدارة الأمريكية للخطوات الأخيرة التي اتخذها الشاه مجال حقوق الإنسان، والتي تمثلت بالسعي لتحسين أوضاع السجناء السياسيين، والسماح للأوساط الدولية المعنية بحقوق الإنسان زيارة إيران، والاطلاع عن كثب على أوضاع السجناء والمعتقلين[6].

واصلت السفارة الأمريكية في طهران أرسال البرقيات إلى وزارة الخارجية الأمريكية بخصوص تطورات الأوضاع الداخلية في إيران. ففي برقيتها إلى الوزارة في 25 تموز 1977، ذكرت السفارة أن الشاه أعاد تفعيل وإنشاء عدد من الأجهزة الرقابية بما فيها اللجنة الإمبراطورية (Imperial Commission)، ومجموعة دراسة المشكلات الإيرانية (Study Group of Iranian Problems)، وهيئة التفتيش الإمبراطورية (Imperial Inspectorate Organization)، وكان الهدف المعلن من هذه الأجهزة هو الإشراف على التنمية الاقتصادية، والقضاء على الهدر والفساد، ورصد تقدم الثورة الإدارية. لذا، أُجريت عمليات تفتيش مفاجئة لجميع وزارات ومكاتب الحكومة الإيرانية؛ فيما ناقشت مجموعة دراسة المشكلات الإيرانية، سياسات الحكومة والمشكلات التي تعاني منها، وقدّمت انتقاداتها وتقاريرها إلى الشاه[7].

ومع تصاعد التحديات والانتقادات الموجّهة إلى نظام الشاه، وتفاقم العجز في الميزانية الإيرانية بفعل اشتداد الأزمة الاقتصادية، سعى الشاه إلى التنصل من مجريات الأحداث على الساحة الإيرانية، محمّلاً رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا مسؤولية ما كان يحدث آنذاك[8]. الذي أبعده عن الوزارة في 7 آب ١٩٧٧، ليكلف في اليوم نفسه جمشيد آموزيكار بتشكيل الوزارة الجديدة[9]، معتقداً بذلك انه سيخفف من حدة التناقضات ويرضي المعارضة التي وجهت انتقاداتها اللاذعة لسياسة أمير عباس هويدا، دون أن يفكر بأن نظامه السياسي كان قد وصل إلى قمة مراحل الانحلال والانحطاط، وإن إجراءاته الشكلية بتغيير الوزارات كانت عاجزة عن إنقاذ هذا النظام المتهاوي[10].

ناقشت تقارير السفارة الأمريكية في طهران في برقياتها الصادرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ (7 و 10 و 22) آب 1977، أسباب تغيير رئيس الوزراء الإيراني فضلاً عن بعض وزراء الحكومة الإيرانية. إذ أوضحت السفارة أن الشاه كان على وعي متزايد بحجم الأزمة التي عصفت بالزراعة الإيرانية، بعدما وصلت إلى مرحلة حرجة تهدد استقرارها. كما أدرك الشاه أن الانقطاعات الواسعة والمتكررة للتيار الكهربائي بدأت تؤثر بصورة خطيرة ومباشرة على حياة السكان اليومية في طهران وفي العديد من المدن الإيرانية الأخرى، الأمر الذي فاقم من معاناة المواطنين وزاد من حدة التوترات القائمة[11].

جاءت وفاة مصطفى الابن الأكبر لآية الله الخميني في العراق في 23 تشرين الأول 1977، لتزيد من حدة المعارضة السياسية والدينية للنظام الإيراني. فعلى الرغم من ان الحكومة الإيرانية عدَّت الحادثة طبيعية نتيجة نوبة قلبية، إلا أن الوفاة "**المشبوهة**" لمصطفى حفّزت القيم الدينية للشعب الإيراني، لأن عواقبها كانت موجهة نحو القيم الدينية والإسلامية، بسبب الدور البارز الذي أداه مصطفى في النضال والتخطيط للحركة الإسلامية، والأهم من ذلك، جهوده في نشر أفكار أبيه. وهكذا، مع وفاة مصطفى الخميني، تسارعت وتيرة المعارضة في إيران، لاسيما وان مجالس التأبين التي عقدت في العديد من المدن الإيرانية شهدت مطالب سياسية ودينية[12].

وبالرغم من خطورة الوضع الداخلي في إيران، إلا أن الحكومة الأمريكية لم تكن مدركة بان الشاه بات في وضع لا يحسد عليه، إذ يصف احد تقارير الاستخبارات الأمريكية رؤية صناع القرار السياسي والعسكري في واشنطن للأحداث في إيران في أواخر عام 1977، بانه: "**بالغ جميع المسؤولين الحكوميين تقريباً في تقدير استقرار النظام. بالغوا في تقدير قوة الشاه، وقللوا من تقدير عدد الجماعات والأفراد الذين عارضوه وشدة مشاعرهم**". حتى أن تقرير الاستخبارات الوطنية[13] National Intelligence، الصادر في 14 تشرين الثاني 1977، أكد على انه لا يوجد تهديد داخلي خطير أو معارضة سياسية لحكم الشاه، الذي هو في سن الثامنة والخمسين، ويتمتع بصحة جيدة، ويحميه جهاز أمني متطور؛ وأن لديه فرصة ممتازة للحكم حتى العقد المقبل[14].

لم تكن تقديرات السفارة الأمريكية في طهران مختلفة عما كان يدور في أروقة دوائر الاستخبارات الأمريكية من تكهنات حول مستقبل الشاه. ففي برقيتها إلى وزارة الخارجية الأمريكية في 27 كانون الأول 1977، عبرت السفارة عن وجهة نظرها حول هذا الأمر بالتأكيد على أن: "**الشاه معترف به على نطاق واسع بأنه الحاكم الفعال الوحيد لإيران اليوم، حتى من قبل العديد من معارضيه، وأنه يُحكم قبضته على السلطة**"[15]. الأمر الذي يدل على أن الأجهزة والدوائر الأمريكية المعنية بالشأن الإيراني لم تكن على دراية تامة بخفايا الأوضاع الداخلية في إيران، إذ أخفقت في استيعاب حجم التفاعلات السياسية والاجتماعية التي كانت تتصاعد داخل المجتمع الإيراني، فضلاً عن عدم تقديرها الدقيق لمستوى السخط الشعبي واتساع دائرة المعارضة للنظام القائم. فقد كانت إيران تشهد حالة من الحراك المتنامي والتوتر الداخلي الذي أخذ يكتسب زخماً متزايداً، وهو ما جعل استقرار النظام الإيراني موضع تحدٍّ حقيقي، وكشف عن محدودية الرؤية الأمريكية وعدم إحاطتها الكاملة بطبيعة التحولات الجارية آنذاك داخل إيران ومآلاتها المحتملة.

المبحث الثاني: الثورة الإيرانية في تقديرات الاستخبارات والمراسلات الدبلوماسية الأميركية (1978–1979)

شهدت ايران منذ أواخر عام ١٩٧٧ وبداية عام ١٩٧٨، ازدياد حجم التظاهرات ونزول المعارضة إلى الشوارع. ففي ٧ كانون الثاني ١٩٧٨، وجهت صحيفة " **أطلاعات**" الرسمية الإيرانية نقداً لاذعاً لرجال الدين المعارضين للنظام ووصفتهم بـ "**الرجعية السوداء**" واتهمتهم بالعمل سراً مع الشيوعية الدولية لنسف الإنجازات التي جاءت بها "**الثورة البيضاء**"، الأمر الذي أثار غضب أهالي مدينة قم الإيرانية، فأشتبك حوالي (٤٠٠٠) طالب من طلبة العلوم الدينية والمتعاطفين معهم مع الشرطة في الشوارع، مما مثل الفتيل الذي أشعل نار الثورة ليمتد إلى اثنتي عشرة مدينة إيرانية أخرى[16].

وصفت السفارة الأمريكية في طهران في برقيتها إلى وزارة الخارجية الأمريكية في 11 كانون الثاني 1978، هذا الحدث بأنه الأسوأ من نوعه منذ سنوات. وفي 20 من الشهر نفسه، أرسلت السفارة برقية أخرى إلى وزارة الخارجية الأمريكية، نوهت فيها إلى أن المعارضة الدينية للنظام الإيراني ستكون "**اكثر خطورة**" اذا ما تحالفت مع قوى المعارضة الأخرى، وبينت ان مثل هذا التحالف يعدَّ أمراً وارد جداً، ألا أنها لا تمتلك معلومات حوله[17].

أرسلت السفارة الأمريكية في طهران، تقريراً إلى وزارة الخارجية الأمريكية في 3 شباط 1978، حاولت من خلاله تفسير الحركة الإسلامية الشيعية التي يقودها الخميني في إيران. إذ أوضحت السفارة بان الحكومة الإيرانية وبعض فئات الشعب بما فيهم الصحفيون ورجال الأعمال، يعتقدون ويروجون لفكرة ان أتباع الخميني هم في الغالب شيوعيون او يساريون ذوو توجه ماركسي. وان هذا الاعتقاد يستند إلى افتراض مفاده أن الشيوعيون "**تسللوا**" في شبابهم إلى الحركة الدينية، وان المتدينين بل والإيرانيين عموماً، غير منظمين وغير قادرين على الانضواء في حركة دينية واحدة، وان الحزب الشيوعي الإيراني (توده) هو الحزب المنظم الوحيد في إيران. الا ان السفارة اكدت بان هؤلاء المشككين في الثورة، لديهم "**جهل**" بالحركات الإسلامية في إيران. فعلى الرغم من ان النظام البهلوي حاول تغريب المجتمع الإيراني، وتمكن عملياً من محو ذكريات الماضي الإسلامي لدى أعداد كبيرة من الأشخاص الذين التحقوا بالنظام التعليمي الإيراني – الغربي، وأكملوا دراساتهم العليا في الخارج، فضلاً عن سعي الشاه إلى تصوير المؤسسة الدينية على أنها رجعية جاهلة، وبذلت الحكومة جهوداً لقطع الدعم المالي المباشر من الشعب إلى رجال الدين، الذين تم إجبارهم على الاعتماد على رواتب الحكومة، علاوة على محاولة السلطات الإيرانية السخرية من رجال الدين، وزج العديد من قادتهم في سجون السافاك، وتصدير نماذج غير دينية لمستقبل إيران، ومواصلة عملية التغريب التي كانت تتضمن الفصل بين الدين والدولة. إلا أن كل ذلك لم يجدي نفعاً. إذ بات من المسلّم به أن الإسلام متأصل بعمق في حياة الغالبية العظمى من الشعب الإيراني. وان الإسلام ارتبط

بصيغته الشيعية، ارتباطاً وثيقاً بالقومية الإيرانية على مر القرون حتى قبل أن يخترق عصر القومية الحديثة الشرق. وقد حاول النظام البهلوي استبدال هذه القومية القديمة بنسخة حديثة قائمة على العودة إلى التقاليد والأساطير وأمجاد ما قبل الإسلام. وكان من الممكن أن ينجح هذا الجهد لو سُمح له بالاستمرار دون منازع لعقود أو قرون أخرى. وان نجاحه كان يعتمد على إنشاء مؤسسات ذات جذور بين الناس لمنافسة "**الإسلام الشيعي المتطرف**"[18].

كما أوضحت السفارة أن المؤسسة الدينية في إيران تمتلك "**نظام ديني كبير**"، يتمتع بموارد مالية مستقلة، وشبكات اتصال خاصة تربط بين المرجعيات الدينية وأتباعها. وأشارت إلى أن غالبية تجار البازار يقدمون دعم مالي منتظم وسخي للقيادات الدينية، الأمر الذي عزز من قدرتها على التأثير والتعبئة. كما أكدت أن مبالغ طائلة تُقدَّر بـ"**ملايين الدولارات**" تتدفق إلى كبار آيات الله، الذين ينفقون هذه الأموال على أعمال خيرية متنوعة ويدعمون الحركة الثورية. كذبك اوضحت السفارة بانه لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأن أبرز "**المتشددين الدينيين هم شيوعيون متخفون، على الرغم من أن أمثالهم قد تسللوا إلى معسكر الخميني. فالمؤسسة الدينية ليست ضعيفة أو جاهلة كسلطة الشاه، كما يصورها بعض المراقبين الغربيين**". فهي تتمتع بقدرة أكبر على التأثير على مشاعر الشعب والبازار من أي جماعة أخرى. فهي تتبنى في كثير من النواحي وجهة نظر تقليدية/اشتراكية لإيران، وهي وجهة نظر أكثر جاذبية لمعظم الإيرانيين من النموذج الشيوعي الذي يمثله الاتحاد السوفييتي أو الصين[19].

وأخيراً، بينت السفارة ان الحركة الثورية في إيران تدعو إلى أن يكون شكل السلطة جماعياً، بدلاً من أن تكون بيد فرد واحد. حتى لو كان هذا الفرد له مميزات مثل الخميني. لذا فانه من المرجح أن يمارس "**مجلس إسلامي**" قدراً كبيراً من السلطة، على الرغم من أن تشكيل مثل هذا المجلس لا يزال غير واضح. ويبدو أن القادة السياسيين، وليس رجال الدين، هم المقدر لهم أن يؤدوا الدور الغالب في صنع وتنفيذ سياسة الحكومة الجديدة. وأن المؤسسة الدينية لن تتمكن على الأرجح من تجنب تقديم بعض التنازلات للأفكار الغربية، التي يعتنقها الكثيرون في حركة المعارضة. ومن المرجح أن يظهر هذا بعد مدة من الزمن. وفي غضون ذلك، يمكن التوقع بأن يحظى دور الحركة الإسلامية الشيعية ما بعد الثورة بدعم شعبي واسع. ومن المحتمل أن يكون هناك مقاومة قوية للشيوعية بوصفها أفكار مستوردة، فضلاً عن مقاومة العديد من جوانب التغريب الأخرى[20].

أجرت وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية Defense Intelligence Agency، تقييماً استخباراتياً في 29 آذار 1978، أشارت فيه إلى أن الاضطرابات التي تشهدها، كشفت بوضوح استمرار المعارضة التقليدية التي يبديها الزعماء الدينيون تجاه السلطة القائمة، وان رجال الدين يعدون الشاه خاضعاً للشريعة الإسلامية ومسؤولاً أمام زعمائهم، وهو حاكم دنيوي للإيرانيين حتى عودة آخر إمام معصوم. كما ذكر التقييم أن للمؤسسة الدينية الإيرانية باع طويل في مقارعة السلطة، إذ أدى الزعماء الدينيون في العصر

الحديث دوراً بارزاً في الأنشطة المناهضة للحكومات الإيرانية. فخلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر أدوا دوراً فعالاً في إحباط جهود الشاه ناصر الدين (1848-1896) لمنح امتيازات للأجانب الذين كانوا سيعملون على "**تغريب إيران**". كما قادت معارضتهم النشطة للامتياز البريطاني للتبغ في عام 1892، إلى إلغاء الاحتكارات الأجنبية. وفي أوائل القرن العشرين، انقسم الزعماء الدينيون حول قضية الإصلاح الدستوري، لكن الأغلبية دعمت في النهاية المنشقين السياسيين الذين أجبروا الشاه على توقيع الدستور. وبدا أن العلماء يدعمون الدستور كخطوة نحو التحديث، لكنهم كانوا في الواقع مؤيدين له لأنه يمكن استخدامه للحد من سلطة الشاه. وعلى الرغم من أن مطلب رجال الدين "**الحالي**" بالعودة إلى الحكم الدستوري يُعد بمثابة تحدٍ للشاه، إلا أنهم لم يتصرفوا بجرأة تُذكر لحث الملك، الذي لا يرغب في أن يُنظر إليه على أنه يعارض الحكم الدستوري[21].

شهد ربيع عام 1978، تصاعداً ملحوظاً في حجم واتساع رقعة التظاهرات الشعبية في ايران. إذ خرجت جموع كبيرة من المحتجين في كبرى مدن البلاد، من بينها مشهد وأصفهان وتبريز والأهواز وخرمشهر ويزد وزنجان. وقد ترافقت هذه الاحتجاجات مع اندلاع مناوشات واشتباكات متفرقة بين المتظاهرين وقوات الأمن، أسفرت عن سقوط عدد من الجرحى والقتلى في صفوف المتظاهرين، الأمر الذي زاد من حدة التوتر وأدى إلى اتساع دائرة السخط الشعبي. وهكذا تواصلت المسيرات والتظاهرات في المدن الإيرانية كافة، قبل أن تتطور تدريجياً لتتحول إلى موجة واسعة من الإضرابات والاحتجاجات وأشكال العصيان المدني[22].

وبالرغم من حصول السفارة الأمريكية في طهران على معلومات مؤكدة في 25 تموز 1978، تفيد بان الحكومة الإيرانية أخفقت في أقناع آية الله محمد كاظم شريعتمداري، اعلان معارضته لدعوة الخميني للاحتفال الهادئ "**المسيس**" بعيد ميلاد الإمام الثاني عشر في 21 من الشهر نفسه، واصطفاف حزب توده وعدد من الجماعات الدينية إلى جانب الخميني، فضلاً عن تزايد الفساد والفوضى السياسية في الحكومة الإيرانية. إلا أن البرقية التي أرسلتها السفارة إلى وزارة الخارجية الأمريكية في 1 آب 1978، قللت من شأن المعلومات أنفة الذكر. إذ ذكرت البرقية: "**الوضع الحقيقي ليس، بالطبع، سيئاً كما يصوره المتشائمون. يسود جو من عدم اليقين والقلق في الأوساط السياسية، مما زاد من شكوك الشخصيات السياسية الإيرانية وميلها إلى الاكتئاب الهوسي. لا شك أن السياسة الإيرانية تمر بصيف من السخط. قد تنشأ تحالفات جديدة وقد لا تنشأ. مع ذلك، لا ينبغي للمراقبين الاستعجال في الاستنتاج بأن البلاد تسير نحو الهاوية. يبدو أن الوضع الراهن هو محاولة إدارة مشكلات سياسية متنامية طال انتظارها في ظل ظروف أقل من مثالية**"[23].

يبدو أن السفارة الأمريكية في طهران لم تتعامل بواقعية مع ما توفر لديها من معلومات، وحاولت التقليل من حجم الخطر الذي بات يهدد النظام البهلوي، إذ أظهرت تقديراتها قدراً من الثقة المفرطة

بقدرة النظام على احتواء الأزمة واستعادة الاستقرار. كما أن المؤشرات المتزايدة على اتساع رقعة الاحتجاجات، وتصاعد نفوذ المعارضة الدينية، وتنامي حالة السخط الشعبي، لم تُترجم إلى تقدير دقيق لطبيعة التحولات الجارية داخل إيران آنذاك.

وبحسب تقديرات وكالة الاستخبارات الأمريكية في 1 أيلول 1978، فان إيران تشهد اضطرابات سياسية ومدنية هي الأكثر خطورة من أي وقت مضى في عهد الشاه. ومن المفارقات أن الاضطرابات التي تهدد الشاه قد نشأت إلى حد كبير من نجاحه في تعزيز التغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في المجتمع الإيراني ذي التوجه التقليدي. وكان هذا التغيير سريعاً لدرجة أنه تجاوز قدرة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد على التكيف. إذ جلب التحديث الشامل للمجتمع الإيراني خلال السنوات الخمس عشرة الماضية فوائد جمة لسكان إيران، بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية، إلا أنه خلق أيضاً اضطرابات خطيرة ساهمت بشكل مباشر في الاضطرابات المدنية. ففي الجانب الاقتصادي، فان النمو المطرد والسريع للاقتصاد الإيراني بدا حتى وقت قريب، بانه قادراً على ضمان تقدم مادي كافٍ لتجاوز الآثار السلبية للمشكلات الاجتماعية المتفاقمة. أما "**الآن**"، فقد أدركت الحكومة والشعب الإيراني أن المكاسب الاقتصادية التي تحققت بالفعل لم تُوزّع بشكل جيد، وأن المكاسب المستقبلية لن تأتي بسهولة، وأن جودة الحياة العامة قد لا تتحسن، حتى في المناطق التي شهد فيها الاقتصاد نمواً أسرع. وتتركز المشكلات الحالية حول التضخم والفساد والتوزيع غير العادل للثروة، فضلاً عن عدم القدرة على تلبية الحكومة لاحتياجات الشعب الملموسة مثل السكن والغذاء والمواصلات والتوظيف والخدمات العامة الأساسية. أما في المجال السياسي، فقد أثبت النظام السياسي في إيران عجزه عن الاستجابة بفعالية للزيادة الهائلة في المطالبات المفروضة عليه والتي نشأت نتيجة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الهائلة التي تواجهها البلاد. وأن ايران تعاني من عواقب حكم الشاه "**الاستبدادي الطويل**"، الذي لم يسمح إلا بفرصة ضئيلة للمشاركة الشعبية ذات المغزى. وفي ظل هذه الاضطرابات انهار حزب البعث الإيراني (رستاخيز) تقريباً، وفشل البرلمان الإيراني في تقديم حلول فعّالة للخروج من حالة عدم اليقين السياسي. لذلك، وقع العبء بالكامل على عاتق عائلة الشاه، وعلى حكومة رئيس الوزراء جعفر شريف إمام الضعيفة مالياً، في تحقيق التوازن بين الحاجة إلى النظام العام وإلى تسوية سياسية[24].

كما أوضحت التقديرات ان المعارضة المدنية للشاه تتألف من فئتين رئيسيتين: الأولى اليساريون الذين خلفوا الجبهة الوطنية. اما الفئة الثانية فتتمثل بالجماعة الدينية الشيعية المحافظة المدعومة من الطبقات الدنيا، وهي تعارض في المقام الأول السياسات الإصلاحية للشاه التي تهدد مكانة الدين في البلاد. وان القادة الدينيون، ولا سيما الخميني وشريعتمداري يتمتعون بنفوذ كبير على الجماهير ويمكنهم حشدها بسرعة، لكنهم أظهروا في الماضي قدرة محدودة على تنظيم أنفسهم وأتباعهم. أما الأحزاب اليسارية والجماعات "**الإرهابية**" فهي أفضل تنظيماً، لكن أتباعها أقل. وان قادة الجماعات المعارضة

المختلفة يدركون الحاجة إلى العمل معاً، لكن تكتيكاتهم وأهدافهم المتباينة على نطاق واسع جعلت التعاون الفعال بينهم مستحيلاً. كما نوهت التقديرات إلى أن عدد من علماء الدين المعتدلين مثل شريعتمداري تطالب بتقليص دور الشاه والتنفيذ الأمثل للأحكام الدستورية. أما الزعيم الإيراني الأكثر نفوذاً، آية الله الخميني، فقد دعا لسنوات إلى إسقاط الشاه وإقامة دولة دينية؛ ومن ثم فانه لا توجد فرصة تقريباً في أن يتمكن الشاه أو أي حكومة علمانية من التوصل إلى تسوية معه. وبغض النظر عن "**منافساتهم الشخصية**" واختلافاتهم حول الأهداف النهائية، فإن الزعماء الدينيين الشيعة متحدون في مطالبتهم بأن يوقف الشاه برامجه الاجتماعية، التي يعتقدون أن لها تأثير مدمر وعلماني على المجتمع الإسلامي التقليدي[25].

وبالرغم من أن التقديرات أعلاه، رجحت هدوء الأوضاع في إيران في حال تقديم الشاه والحكومة تنازلات كبيرة في جميع المجالات: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إلا أنها أوضحت بانه حتى التنازلات الشاملة لن تضمن استمرار الهدوء، إذ يوجد ميل شبه عام بين الإيرانيين، وبالتأكيد بين المعارضة السياسية والدينية، ميلٌ شديدٌ لتفسير أي تنازلات على أنها علامات ضعف ينبغي استغلالها بدلاً من اعتبارها عناصر إيجابية في العملية السياسية. ومن ثم، فان النظام الإيراني يحتاج إلى الجمع بين التنازلات المحددة والممارسة الحكيمة للسلطة والقوة الكافية لتخويف أولئك الذين يساوون بين التساهل والضعف، والذين قد يتحدون النظام أكثر. كما اوضحت التقديرات بانه على الرغم من ان كبار قادة الجيش يدعمون الشاه وهم مستعدون للدفاع عنه بكل قوة، الا ان اطاعة اوامر الشاه واطلاق النار ضد المتظاهرين من قبل صغار الضباط الذين ينتمون إلى حدٍ كبير إلى الفئات المحرومة نفسها التي ينتمي إليها المتظاهرون، يعد أمراً مشكوكاً فيه[26].

وأثناء الاجتماع الذي عقد في واشنطن يومي 10 و 11 تشرين الأول 1978، بين مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية ونظرائهم في وزارة الخارجية الأمريكية لإجراء مناقشات وتبادل وجهات النظر حول الوضع العالمي، استهل رئيس مكتب إيران في وزارة الخارجية الأمريكية هنري بريشت Henry Precht، كلمته بالقول إن الأحداث الأخيرة في إيران، "**تُعدّ أسوأ كارثة سياسية خارجية تضرب الغرب منذ سنوات عدة**". وأضاف، أن إطلاق النار من قِبل الجيش وتفاقم اضطرابات العمال يُنذران بفوضى قادمة. وان ردود فعل الحكومة الإيرانية بطيئة وغير كفؤة، في وقت تزداد معارضة الشعب الإيراني للشاه، الذي بدا أنه قد استسلم، ولم يبذل شريف إمامي أي جهد لكسب تأييد الرأي العام، وانه بات من الصعب تصور كيف يُمكن للشاه البقاء في الحكم. ولم يكن البريطانيون المشاركون في الاجتماع وحدهم من ابدوا مخالفتهم لرأي برشت، واعربوا عن ثقتهم في بقاء النظام الملكي في ايران، بل إن زملاءه في وزارة الخارجية ايضاً "**أبدوا دهشتهم من عمق تشاؤم السيد بريشت**"[27]. إلا أن الواقع أثبت أن بريشت كان الوحيد الذي استشعر

خطورة الأوضاع في إيران في تلك المرحلة، إذ أدرك مبكراً أن الشاه وحكومته لن يكونا قادرين على البقاء في السلطة لفترة طويلة، في ظل تصاعد الأزمة واتساع نطاق المعارضة التي أخذت تهدد استقرار النظام الملكي واستمراره.

وبحسب برقية براين كرو Brian L. Crowe، أحد أعضاء الوفد البريطاني المشارك في الاجتماع انف الذكر، إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 12 تشرين الأول 1978، والتي نقل فيها تفاصيل ما تطرق إليه بريشت، ومن ثم ذكر أن رئيس الوفد الأمريكي المفاوض ومدير قسم تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية أنتوني ليك Anthony Lake، بين عقب نهاية الاجتماع "**إنه وزملاؤه قد أدلوا بعدد من التصريحات غير اللائقة والحساسة خلال مناقشاتنا**"، وذكر إيران كأحدها، وطلب من البريطانيين توخي الحذر الشديد في طريقة تعاملهم مع الأمر. كما أورد براين أن السفارة البريطانية في طهران استفسرت من أعضاء مجلس الأمن القومي الأمريكي عن أسباب النظرة التشاؤمية لبريشت، وأن أحد أعضاء المجلس وصف ما سمعه من وزارة الخارجية الأمريكية عن إيران بـ "**الهراء**"[28].

أوضح السفير الأمريكي في طهران وليام سوليفان William H. Sullivan، في برقيته إلى وزارة الخارجية الأمريكية في 2 تشرين الثاني 1978، بانه بات من الشائع في أحاديث طهران هذه الأيام أن الشاه سيأمر بانقلاب عسكري على السلطة إذا استمرت الاضطرابات في البلاد. وانه توجد اختلافات في الآراء حول درجة الفوضى التي سيُجنّبها هذا الانقلاب، ودرجة الضرر طويل المدى الذي سيلحقه، ومدته المحتملة، والقوى التي ستظهر في إيران في ظل النظام العسكري وما بعده. كما بين سوليفان ان كبار الضباط العسكريين أوصلوا إلى السفارة وبطريقة مباشرة نفاد صبرهم من الحكومة "**الحالية**"، وأنه يجب وقف الاضطرابات العامة الواسعة. وأوضح سوليفان ان هؤلاء الضباط يعلنون ولاءهم للشاه ويُلمّحون إلى أنه لن يُتخذ أي إجراء دون مباركته. وهم يدركون أنه بدون موافقة الشاه، ستفقد الحكومة العسكرية أي مظهر من مظاهر "**الشرعية**". كما انهم منزعجون بشدة من الضعف الواضح الذي يعاني منه الشاه "**حالياً**"[29].

كذلك بين سوليفان ان الشاه نفسه اخبره بان أحد خياراته هو حكومة عسكرية. وإن هذا الخيار قد يكون إما حكماً مباشراً للقوات المسلحة، أو حكومة مختلطة مدنية وعسكرية برئاسة جنرال. وأضاف سوليفان ان فكرة الاستيلاء على السلطة مدعومة من العديد من معارف السفارة داخل المؤسسات التجارية والحكومية، بمن فيهم بعض التكنوقراط. وكثيراً ما يُعبّرون عن هذه الفكرة بلباقة، مُشيرين إلى الحاجة إلى قيادة حازمة، ويرونها أهون الشرين إذا استمرت الاضطرابات، وبدا أن الحلول السياسية غير مُجدية[30].

كما عبرت البرقية أعلاه عن اعتقاد سوليفان بان أي استيلاء عسكري على السلطة سيتطلب قمعاً صارماً للمتظاهرين في الشوارع، والطلاب والأساتذة في الجامعات، والتلاميذ والمعلمين في المدارس، والزعماء الدينيين وداعميهم من تجار البازار، واليساريين من مختلف التوجهات، وأعداداً كبيرة من

العمال المضربين. وسيكون هناك بعض القيود على الصحافة. وسيتضمن زخم هذه العملية آلاف الاعتقالات، ومن المرجح أن يكون من بين أوائلها العديد من السجناء السياسيين الذين أُفرج عنهم خلال العام أو العامين الماضيين. وبما أن المعارضة أوضحت استعدادها للمقاومة على غرار حرب العصابات، سيتعين على الجيش مواجهة عنف حضري واسع النطاق، ودرجة من الإرهاب الخاطف خارج المدن. ولا بد من توسيع هامش الحرية الممنوحة للشرطة والسافاك مقارنة بما كان عليه الحال في الأشهر الأخيرة. وربما بمساعدة نوع من الاستخبارات العسكرية التي ستحظى بثقة أكبر من القيادة العليا للجيش. ولكي يكون الانقلاب فعالاً، فانه لا بد أن يُعيد إيران إلى حالتها الخاضعة لسيطرة مشددة قبل بدء التحرر في عام ١٩٧٦. وأخيراً، عبر سوليفان عن اعتقاده بإمكانية تحقيق كل ذلك، إذ أن النسبة العظمى من الضباط العسكريين ستكون مخلصة لمثل هذه الحكومة، خاصةً إذ كانت بدعم من الشاه، وأن نسبة كبيرة من القوات ستتبع ضباطها، على الرغم من امكانية حدوث بعض حالات الانشقاق والانضمام إلى صفوف المعارضة[31].

وبعد أن كُلف الجنرال غلام رضا أزهري بتشكيل حكومة جديدة بأمر من الشاه في 6 تشرين الثاني 1978، رأت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، أن الاخير قد تأخر كثيراً في اتخاذ إجراءات حاسمة، مما قلل بشكل كبير من فرصته السابقة في الحفاظ على سلالة بهلوي بسلطات مماثلة لتلك التي كانت في الماضي. كما عبرت الوكالة عن اعتقادها أن الحكومة العسكرية التي عيّنها الشاه قد تنجح في المدى القريب في استعادة النشاط الاقتصادي وقدر ضئيل من الأمن العام، إلا أن ذلك لن يُشكّل أساساً لتسوية تفاوضية للأزمة السياسية في إيران[32].

من جانبه، أرسل سوليفان برقية إلى وزارة الخارجية الأمريكية في 9 تشرين الثاني 1978، ذكر فيها ان هناك تراجعاً كبيراً في مكانة الشاه داخل إيران، وان الداعم الوحيد للأخير يتمثل في الجيش، الذي إذا أراد استعادة الحياة الطبيعية في البلاد، فسيكون عليه اتخاذ قراراً مصيرياً يتجسد في احدى الخيارين: الأول فرض القوة "**بحمام دم**". أما الخيار الثاني فهو التوصل إلى تسوية مع رجال الدين. وبما أن هؤلاء الأخيرين يخضعون لسيطرة الخميني، فلا بد من افتراض أن الشرط المسبق للتسوية هو رحيل الشاه وإلغاء النظام الملكي لصالح إقامة الجمهورية الإسلامية. كما اوضح سوليفان بانه من الصعب تخيّل أن رجلاً مثل رئيس الوزراء الجنرال أزهري يقود بلاده طوعاً الى صراع دموي. ومن الصعب أيضاً تخيّل قيامه، أو معظم الضباط العسكريين من أمثاله، بحث الشاه على التنازل عن العرش. ومع ذلك، إذا تجنّب الشاه والجيش سفك الدماء، فقد يؤدي ذلك في النهاية إلى تنازل الشاه عن العرش، وترك كبار القادة العسكريين القوات المسلحة تحت قيادة ضباط أصغر سناً يكونون مستعدين للتوصل إلى تسوية مع رجال الدين. وإذا ما

حدث هذا التحول في الأحداث، فمن المهم بالنسبة للولايات المتحدة أن تُجري تقييماً دقيقاً لعواقبه على موقفها وموقف حلفائها تجاه إيران. مع الأخذ بالاعتبار الأمور الأتية[33]:

1- كلٌّ من القوات المسلحة الإيرانية ومؤيدي الخميني مُعادون بشدة للشيوعية والسوفييت، بالرغم من التقارير التي تُشير إلى تسلل شيوعيّ "**مُزعَم**" إلى دائرة مُستشاري الخميني.

2- لدى الضباط العسكريون الأصغر سناً توجه غربي. إذ أن جميع ضباط القوات الجوية، ومعظم ضباط الجيش، والعديد من ضباط البحرية تدربوا في الولايات المتحدة. أما ضباط البحرية الذين لم يتلقوا تدريبهم في الولايات المتحدة، فقد تدربوا في المملكة المتحدة وإيطاليا.

3- بالرغم من ادعاء معظم رجال الدين أن الغرب "**يسرق**" النفط الإيراني، إلا أن منطق العلاقات الاقتصادية بين إيران والغرب لابد وأن يؤكد نفسه في أي تقييم واقعي للحفاظ على الاقتصاد الإيراني.

4- يجب أن تحافظ المؤسسة العسكرية الإيرانية على وجودها. إذ يرى رجال الدين أنه من المفيد بقاء الجيش سليماً، لأنه لا يمتلك قوات ولا أدوات إسلامية لحفظ القانون والنظام، أو للدفاع عن الأمة وسلامتها.

5- نتيجةً لأي تسوية بين الجيش ورجال الدين، يُتوقع أن يعود الخميني إلى إيران منتصراً، وفي مكانة سياسية عالية. وقد صرّح بأنه سيكشف حينها عن اسم مرشحه للقيادة السياسية. مع ذلك، يُفترض أن يكون مرشحاً مقبولاً لدى الجيش.

6- إذا برزت نتيجةً للاعتبارات السابقة، شخصيات سياسية معتدلة غير شيوعية في مناصب المسؤولية، فإنها ستطالب بانتخابات جمعية تأسيسية لوضع دستور لجمهورية إيران الإسلامية. وإذا أُجريت الانتخابات في جوٍّ معتدل، فيجب أن تضم هذه الجمعية نسبةً كبيرةً من غير الشيوعيين، وغير المتعصبين للإسلام، والمعتدلين الموالين للغرب، ممن سيكون لهم تأثيرٌ كبيرٌ في وضع وثيقة دستورية للبلاد.

7- مع صعوبة التنبؤ بنوع الحكومة التي قد تنشأ عن الانتخابات العامة اللاحقة، إلا أن هناك ما يدعو للأمل في أنها ستحافظ على التوجه الدولي العام لإيران، باستثناء أنها ستقطع علاقاتها بإسرائيل والارتباط بالعرب، وربما تكون أقرب إلى جبهة الرفض منها إلى المملكة العربية السعودية. ومن المرجح أن تكون نسخة طبق الأصل من الكويت في توجهها العام.

8- مع أن العلاقة مع الولايات المتحدة ستكون أقل حميمية مما كانت عليه مع نظام الشاه، إلا أنها قد تكون مُرضية في جوهرها، خاصةً إذا حافظ الجيش على وحدته ومكانته كأحد ركائز الأمة.

وافي الختام، أوضح سوليفان أن هذا السيناريو ليس من المؤكد أن يتحقق، وان أي خطأ قد يؤدي إلى عواقب لا يمكن التنبؤ بها. لذلك، لا ينبغي تفسير هذا على أنه تنبؤ من السفارة بأحداث مستقبلية. وإن ثقة السفارة بقدرة الشاه، مع الجيش، على مواجهة "**خطر**" الخميني هي بلا شك الخيار الأمن الوحيد في

هذه المرحلة. ومع ذلك، إذا فشل هذا الخيار وتنازل الشاه عن العرش، فيتعيّن على الولايات المتحدة النظر في احتمالات تُعدّ غير قابلة للتصور "**حالياً**"، لضبط "**أفكارنا**" وإعدادها لأي طارئ غير متوقَّع[34].

يتضح من ذلك أن السفارة الأمريكية، على الرغم من استمرارها في التعويل على الشاه والمؤسسة العسكرية بوصفهما الضمانة الأخيرة للحفاظ على النظام القائم، كانت تدرك في الوقت نفسه هشاشة هذا الخيار وإمكانية إخفاقه. كما يكشف هذا التقييم عن وجود حالة من الحذر وعدم اليقين داخل الدوائر الأمريكية، إذ لم تعد احتمالات سقوط النظام البهلوي أو وصول الخميني إلى السلطة مستبعدة بصورة مطلقة، بل أصبحت سيناريوهات تستوجب الدراسة والاستعداد المسبق. وعليه، فإن موقف السفارة عكس انتقال التفكير الأمريكي من مرحلة الثقة باستمرار النظام إلى مرحلة التحسب لبدائل كانت تُعد حتى ذلك الوقت غير واردة، الأمر الذي يعكس إدراكاً متزايداً لتعقيد الأزمة الإيرانية، واحتمال حدوث تحولات سياسية جذرية يصعب التنبؤ بمآلاتها.

اعد مستشار الرئيس الامريكي للشؤون السياسية جورج بول George Ball، تقريراً لكارتر في 12 كانون الأول 1978، بعنوان "**قضايا وتداعيات الأزمة الإيرانية**"، أوضح فيه إن انهيار نظام الشاه يُشكك في صحة مبدأ نيكسون. إذ أن الولايات المتحدة هي السبب في كون الشاه على ما هو عليه "**الآن**". فهي من دعمت شغفه بالمخططات الجيوسياسية الضخمة، وزودته بالأدوات اللازمة لإشباع خيالاته. وبعد أن نصّبته حامياً لمصالحها في الخليج العربي، باتت معتمدة عليه. "**والآن**"، بدأ نظامه ينهار تحت ضغوط "**التحديث المستورد**"، ولا تمتلك الولايات المتحدة بديلاً جاهزاً. كما اوضح التقرير بانه بعد أن تجاوز الشاه "**عاصفة عاشوراء**"، سيميل إلى الاعتقاد بأنه قادر على الحفاظ على سلطته. ومع ذلك، فإن انقضاء الأزمة الراهنة لا يعني عودة الهدوء. بل على العكس، فربما تواجه إيران مدة من الاضطرابات الطويلة، التي ستؤدي إلى تعطيل النشاط الاقتصادي؛ وسيرتفع التضخم إلى (30%) أو أكثر؛ كما أن إلغاء مشاريع البناء، وتدهور النظام المصرفي، وتباطؤ الاقتصاد، سيزيدان من البطالة والاستياء العام. ومع ذلك، وبالرغم من خطورتها، فإن الأسابيع القليلة المقبلة قد تقدم "**الفرصة الأخيرة الواضحة**" لإيران لتجنب "**ليلة مظلمة**" من القمع والأمل المتلاشي في أي شيء يمثل الحكومة الدستورية. ولاستغلال هذه الفرصة الوجيزة، ينبغي على الولايات المتحدة تغيير نهجها في التعامل مع الشاه. ففي الأيام الأخيرة من الأزمة، كانت الإدارة الأمريكية تميل إلى معاملة الشاه كما لو كان "**مريضاً**" يحتاج إلى تشجيع مستمر ودعم مطلق ومتواصل. وإن الاستمرار في هذه السياسة قد يشجع الشاه على آمال وهمية ويثنيه عن مواجهة مأزقه. ومنذ زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون Richard Nixon، إلى طهران عام ١٩٧٢، عاملت الولايات المتحدة إيران كما لو كانت قوة موازية لها، الأمر الذي ساهم في "**هوس**" الشاه بالسلطة. لذلك، فانه من المهم أن تسعى الولايات المتحدة في أقرب وقت ممكن إلى تهيئة الشاه لواقع وضعه السياسي

الهش. ويجب أن توضح له أن فرصته الوحيدة، لإنقاذ "**سلالته**" والحفاظ على الدعم الأمريكي، تكمن في نقله السلطة إلى حكومة مدنية تستجيب لمطالب الشعب[35].

كما أوضح التقرير بان الخميني أصبح بمعارضته المتعصبة للشاه لأكثر من خمسة عشر عاماً تجسيداً للثورة. وينظر إليه الشعب الإيراني "**كشخصية أسطورية، تكاد تكون مقدسة، لا تشوب أفعالها شائبة**". وفي المستقبل القريب، سيكون من الصعب التوصل إلى أي حلول سياسية لا تحظَ بموافقته الصريحة أو الضمنية. وقد يشكّل ذلك عائقاً كبيراً يحول دون التوصل إلى أي تسوية تُبقي للشاه دوراً ما، حتى وإن اقتصر على صلاحيات شكلية أو رمزية. وليس من الواضح على الإطلاق ما إذا كان من الممكن استرضاؤه بإنشاء مجلس وصاية. "**لذا، نحن بحاجة ماسة إلى فتح قناة اتصال غير قابلة للرفض معه أو مع حاشيته. إذا أردنا القيام بدور أكثر فاعلية في التطورات السياسية، فسنحتاج على الأقل إلى وسيلة لنقل الرسائل أو البحث عن وجهات نظر خاصة**". كما ينبغي على الولايات المتحدة أيضاً التشاور الوثيق مع الفرنسيين على أعلى مستوى في محاولة لجعل زيارة الخميني إلى فرنسا مختصرة قدر الإمكان، والحد من نطاق السماح له "**وللمجموعة الغامضة المحيطة به**" بإدارة الأحداث في إيران. ويجب على الولايات المتحدة تجنب الإجراءات التي قد تُصوَّر على أنها مضايقة أو اضطهاد للخميني، لأن ذلك من شأنه إثارة الغضب في إيران وقد يهدد المصالح الفرنسية أو الأمريكية هناك. وأن هناك مجموعة من الإجراءات، بخلاف "**الطرد**"، قد تُضعف قدرته على تنسيق الأنشطة بشكل عام[36].

أشار التقرير أيضاً، إلى إن الاحتمال الأرجح لمستقبل إيران يتمثل في أنه بعد عامين قد تكون البلاد أمام أحد ثلاثة سيناريوهات: (أ) قيام حكومة عسكرية، سواء بوجود الشاه أو من دونه؛ (ب) تشكيل حكومة مدنية ضعيفة من دون الشاه، أو في ظل نظام وصاية، أو مع بقاء الشاه بصلاحيات محدودة؛ (ج) الانزلاق إلى حرب أهلية وحالة من الفوضى[37].

يتضح من مجمل ما ورد في التقرير أن الخميني قد أصبح يمثل مركز الثقل الحقيقي للحركة المعارضة في إيران، إلى درجة جعلت أي تسوية سياسية مستقبلية مرهونة بموافقته أو قبوله الضمني، وهو ما يعكس تحولاً في ميزان القوى السياسية لصالحه على حساب النظام البهلوي. كما يكشف التقرير عن إدراك أمريكي متزايد لخطورة هذا الدور، الأمر الذي دفعه إلى الدعوة لفتح قنوات اتصال غير مباشرة معه وتنسيق المواقف مع الأطراف الدولية، خاصة فرنسا، في محاولة لضبط تأثيره أو الحد من قدرته على توجيه الأحداث داخل إيران. وفي المقابل، يعكس النص حالة من عدم اليقين تجاه مستقبل النظام السياسي الإيراني، إذ لم تعد الخيارات محصورة في استمرار حكم الشاه، بل أصبحت متعددة ومفتوحة على احتمالات معقدة. وبذلك فإن الاستنتاج العام للتقرير يقوم على أن إيران كانت تتجه نحو مرحلة انتقالية شديدة الحساسية، تتسم بغياب الاستقرار وتعدد السيناريوهات غير المضمونة، مع بروز الخميني كعامل حاسم في تحديد مسار هذه التحولات.

ومع اقتراب نهاية عام 1978، لم يجد الشاه أمامه خياراً سوى البحث عن بديل للحكومة العسكرية التي أثبتت عجزها عن احتواء الأزمة المتفاقمة. وفي هذا السياق، تلاقت رؤيته مع توجه الولايات المتحدة الأمريكية الداعي إلى اختيار شخصية تنتمي إلى التيار الوطني المرتبط بإرث الدكتور محمد مصدق، لما يحمله هذا التيار من قبول نسبي لدى الرأي العام الإيراني. كما رأى الشاه في هذا الخيار وسيلة لمواجهة تصاعد النهضة الإسلامية. وعلى هذا الأساس، وقع الاختيار على شابور بختيار، الذي كُلِّف بتشكيل حكومة مدنية في 30 كانون الأول 1978. وبعد تسلّمه مهام منصبه، أعلن بختيار أن الشاه سيغادر البلاد بداعي الراحة والعلاج، وتعهد برفع الأحكام العرفية، وإجراء انتخابات وطنية، وحل جهاز السافاك، فضلاً عن تشكيل مجلس وصاية يتولى ممارسة الصلاحيات الدستورية للشاه خلال مدة غيابه الطويلة في أوروبا، وفي الوقت نفسه حذر بختيار المعارضة بقوله: "**إذا ما نسفت جهوده من أجل خلق حكومة دستورية، فأن الجنرالات سوف يفعلون ما فعلوه في تشيلي ويقيمون دكتاتورية عسكرية وحشية**"، إلا أن الجبهة الوطنية، أصرت على تنازل الشاه عن الحكم، وقامت بطرد بختيار من صفوفها، كذلك أعلن الخميني: "**أن أية حكومة يعينها الشاه هي حكومة غير شرعية، وحذر من أن أية إطاعة لبختيار تعتبر بمثابة إطاعة لسيده الشاه**"[38].

لم يكتب النجاح لمخططات الشاه المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية في تكليف بختيار لتشكيل الحكومة الإيرانية، فبالرغم من الوعود التي اطلقها الأخير لامتصاص غضب الشارع الإيراني، شهد مطلع عام 1979، ازدياد حجم المعارضة للنظام البهلوي وأخذت الأوضاع الداخلية تزداد سوءاً، وبات عرش الشاه مهدد بالانهيار. لذا حاولت الإدارة الأمريكية توجه الأحداث الدائرة على الساحة الإيرانية على نحو يحول دون سقوط الشاه، وحرصت على أن تكون جهودها بهذا الاتجاه محاطة بالسرية التامة، إذ أوعز الرئيس كارتر إلى نائب القائد الأعلى للقوات الأمريكية في أوروبا الجنرال روبرت هويزر Robert E. Huyser، بالقيام بمهمة سرية وعاجلة إلى طهران، وذلك لإقناع العسكريين الإيرانيين الموالين للشاه بالتحرك لإبعاد خطر الثورة في إيران واحتوائها. وفي 4 كانون الثاني 1979، وصل هويزر إلى طهران، وعقد اجتماعات عدة مع القادة العسكريين الإيرانيين واقترح عليهم أن يقوموا بعمل إيجابي لحماية نظام الشاه أثناء سفره، من خلال الالتفاف حول بختيار ودعم حكومته[39].

يبدو أن الإدارة الأمريكية ظلّت تراهن على استمرار الشاه في الحكم حتى الأسابيع التي سبقت الإعلان الرسمي عن انتصار الثورة الإسلامية في إيران، إذ واصلت التعاطي معه بوصفه الخيار الأكثر قدرة على ضمان الاستقرار وحماية مصالحها، رغم تصاعد الاحتجاجات واتساع رقعة الاضطرابات. ويعكس هذا الرهان تأخراً واضحاً في تقدير حجم التحولات الجارية على الأرض، وكذلك محدودية فهمها لعمق الغضب

الشعبي وقوة الزخم الثوري، ما جعل سياساتها تبدو منفصلة عن الواقع السياسي والاجتماعي المتغير في إيران آنذاك.

أرسل سوليفان برقية خاصة إلى وزير الخارجية الأمريكي فانس في 10 كانون الثاني 1979، ذكر فيها بان عدم موافقة الرئيس كارتر على إرسال مبعوث خاص لمقابلة الخميني "**خطأً لا يمكن إصلاحه**". وانه لا يستطيع ان يفهم مبررات هذا "**القرار المؤسف**". كما أشار سوليفان إلى أن الجنرال هويزر كان قد سبق له أن التمس من وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون Harold Brown، أن يطلب من الرئيس كارتر إعادة النظر في القرار، في ضوء النداءات العاجلة من الجيش الإيراني لترتيب العلاقة بينهم وبين الخميني. لذا تضمنت البرقية ما نصه: "**أحثكم على الانضمام فوراً إلى هارولد براون في هذه الدعوى**". كذلك أوضح سوليفان إن عدم اتخاذ إجراءً فورياً قد يُحبط المصالح القومية الأمريكية في إيران بشكل دائم. وان على الولايات المتحدة أن تسعى لان يكون لديها "**بعض الفضل**" على المؤسستين العسكرية والدينية في إيران لخدمة لمصالحها القومية[40].

وعقب مغادرة الشاه محمد رضا طهران متوجهاً إلى مصر في 16 كانون الثاني 1979[41]، بثّت إذاعة طهران نبأ رحيله، لتشهد المدن الإيرانية موجة واسعة من الابتهاج الشعبي، إذ ارتفعت الهتافات المؤيدة للخميني، وظهرت صوره مرفوعة بين الحشود، في تعبير واضح عن انهيار شرعية النظام الملكي. بينما حطم بعض المتظاهرين تماثيل الشاه، وسارعت الصحف الإيرانية بطباعة أعداد خاصة تحمل عنوان (رحل الملك)[42].

وبعد عودة الخميني من فرنسا إلى طهران في 1 شباط 1979، اعلن يوم 5 من الشهر نفسه عن تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة مهدي بازركان، الذي كلفه الخميني بإجراء استفتاء للرأي العام حول تغيير النظام السياسي في إيران من الملكية إلى الجمهورية[43]، وتشكيل مجلس تأسيسي من ممثلي الشعب، لغرض المصادقة على الدستور الجديد، وكذلك انتخاب مجلس نواب للشعب وفقاً للقانون الأساسي[44].

دفع انتصار الثورة الإسلامية في ايران، المركز الوطني لتقييم الشؤون الخارجية الأمريكية[45] National Foreign Assessment Center (NFAC) – التابع الى كالة الاستخبارات المركزية - إلى إعداد تحليلاً لأدائه بشأن الوضع الإيراني في 1 حزيران 1979، ذكر فيه أن المركز الوطني "**لم يتوقع**" مسار الأحداث. وكان هناك "**تقصير**" استخباراتي واضح. إذ أن المعلومات التي توفرت خلال صيف عام ١٩٧٨، أشارت إلى أن الشاه كان في ورطة كبيرة، إلا انه لم يتم التعامل معها بشكل جيد ولم تُرسل أي تحذيرات. وان "**فشل**" الاستخبارات في التنبؤ بانتصار الثورة الإيرانية لم يكن بسبب التفسير الخاطئ لمعلومات محددة بقدر ما كان في التحليل المضلل للوضع العام الذي سبق الأزمة. وبدا لمعظم محللي المركز الوطني بأن الشاه ونظامه كانا قويين وأن المعارضة ضعيفة ومنقسمة. وفي ظل هذه الظروف، كان من غير المرجح الادراك بأن الوضع

كان بالغ الخطورة في وقت ما من ايلول عام 1978، وليس من المستغرب أن تتوصل أجهزة الاستخبارات إلى هذه الحقيقة في أوائل تشرين الثاني من العام نفسه[46].

يُظهر مسار الأحداث في إيران بين عامي (1978 – 1979)، أن هناك إخفاقاً واضحاً لدوائر الاستخبارات الأمريكية في استشراف المآلات النهائية للأزمة السياسية. فعلى الرغم من التقارير المتزايدة حول اتساع الاحتجاجات الشعبية، ظلّ التقدير الاستخباري الأمريكي أسير افتراضات تقليدية ركّزت على متانة النظام الملكي وقدرته على الاحتواء. كما قلّلت تلك الدوائر من الدور التعبوي للقيادة الدينية، ولا سيما تأثير الخميني في توحيد قوى المعارضة. وأسهم الاعتماد المفرط على النخب الرسمية وقنوات الاتصال المرتبطة بالنظام في تشويه قراءة الواقع الاجتماعي. ونتيجة لذلك، تأخرت واشنطن في إدراك عمق التحول الثوري وطبيعته الجذرية. وقد انعكس هذا القصور في عجزها عن صياغة سياسات بديلة فعّالة. ليأتي انتصار الثورة الإسلامية تتويجاً لفشل استخباري وسياسي متكامل في آن واحد.

الخاتمة:

شكّلت الثورة الإيرانية (1978-1979)، اختباراً حاسماً لقدرة الولايات المتحدة على قراءة التحولات السياسية العميقة في إحدى أهم دول الشرق الأوسط. كما كشفت عن حدود التقديرات الاستخباراتية والمراسلات الدبلوماسية الأميركية في استيعاب ديناميات التغيير الثوري. فمن خلال تحليل الوثائق الاستخباراتية والتقارير الدبلوماسية، يتبين أن الرؤية الأميركية اتسمت في كثير من الأحيان بالتردد والتناقض، إذ تراوحت بين التقليل من شأن المعارضة وقدرتها على إسقاط النظام، وبين الاعتراف المتأخر بعمق الأزمة البنيوية التي كان يعاني منها نظام الشاه.

كما أظهر البحث أن التقديرات الاستخباراتية ركزت بصورة ملحوظة على الجوانب الأمنية والعسكرية، وعلى احتمالات بقاء النظام من خلال أدوات القمع أو الإصلاح المحدود، في حين لم تُمنح العوامل الاجتماعية والدينية والثقافية الوزن الكافي في التحليل. وقد أدى هذا القصور إلى سوء تقدير الدور المحوري الذي ادته القيادة الدينية، وعلى رأسها آية الله الخميني، في تعبئة الجماهير وتوحيد أطياف المعارضة المختلفة.

أما على مستوى المراسلات الدبلوماسية، فقد عكست بدورها حالة من الارتباك داخل دوائر صنع القرار الأميركي، إذ تباينت مواقف السفارة الأميركية في طهران، ووزارة الخارجية، ووكالة الاستخبارات المركزية، ومجلس الأمن القومي، وغيرها من الأجهزة الاستخباراتية، بشأن أفضل السبل للتعامل مع تطورات الأحداث. ويُلاحظ أن هذا التباين أسهم في إبطاء عملية اتخاذ القرار، وأضعف القدرة على بلورة سياسة واضحة وفعالة تجاه الأزمة الإيرانية المتصاعدة.

وعليه، يمكن القول إن فشل الولايات المتحدة في استشراف المسار النهائي للثورة الإيرانية لم يكن ناتجاً عن نقص في حجم أو تنوع المعلومات المتوافرة لدى أجهزتها الاستخباراتية والدبلوماسية، بقدر ما كان انعكاساً لإشكاليات تحليلية ومنهجية عميقة في كيفية قراءة تلك المعلومات وتفسيرها. فقد انطلقت التقديرات الأميركية من تصورات نمطية حول مفهوم الاستقرار السياسي في الدول الحليفة، وربطته باستمرارية النخب الحاكمة وقدرتها الظاهرية على السيطرة الأمنية، الأمر الذي أدى إلى التقليل من شأن العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية المحرّكة للاحتجاجات. كما بالغت هذه التقديرات في الاعتماد على قنوات الاتصال مع النخبة السياسية والعسكرية المرتبطة بنظام الشاه، وعدَّتها المصدر الرئيس لفهم الواقع الإيراني، في مقابل إهمال القوى الشعبية الفاعلة، وعلى رأسها المؤسسة الدينية وشبكات التعبئة الاجتماعية المرتبطة بها. ونتيجة لذلك، عجزت المقاربات الأميركية عن إدراك الطبيعة التراكمية للتحول الثوري، وعن استيعاب سرعة انتقال الاحتجاجات من مطالب إصلاحية محدودة إلى مشروع تغييري جذري أطاح ببنية النظام القائم، وهو ما كشف عن فجوة واضحة بين المعطيات الميدانية المتاحة، وبين آليات التحليل التي حَكَمَت عملية صنع القرار الأميركي.

الهوامش

[1] Quoted in: U.S. Embassy Tehran, William Sullivan Airgram to State Department, "Straws in the Wind: Intellectual and Religious Opposition in Iran," Confidential, July 25, 1977.

([2])State Department, Bureau of Intelligence and Research, Report No. 704, "The Future of Iran: Implications for the US," Secret, January 28, 1977.

([3]) Ibid.

([4])Memorandum From William Quandt and Gary Sick of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski), Washington, February 2, 1977, NO. 1, Foreign Relations of the United States, 1977–1980, Volume XVIII, Middle East Region; Arabian Peninsula, United States Government Publishing Office, Washington, 2015, P.2. (Hare after Will be Cited as : F.R.U.S.).

([5])Quoted in: Memorandum Prepared in the Central Intelligence Agency, Washington, March 21, 1977, NO. 25, Cited in: F.R.U.S., 1977–1980, Volume II, Human Rights and Humanitarian Affairs, United States Government Printing Office, Washington, 2013, PP. 67-68.

([6])غلام رضا نجاتي، التاريخ الإيراني المعاصر، إيران في العصر البهلوي، ترجمة عبد الرحيم الحمراني، ط1، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، مطبعة ستار، قم، 2008، ص 527.

([7])U.S. Embassy Tehran, William Sullivan Airgram to State Department, "Straws in the Wind: Intellectual and Religious Opposition in Iran," Confidential, July 25, 1977.

([8])خضير البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، بيروت، 2015، ص 205.

([9])صحيفة السفير، لبنان، العدد 1191، الثلاثاء 9 آب 1977، ص 10.

([10])خضير البديري، المصدر السابق، ص 205.

([11])John F. Devlin and Robert L. Jervis, Analysis of NFAC's Performance on Iran's Domestic Crisis, Mid-77 – 7 November 1978, Top Secret, June 1979, Jun 1, 1979.
([12])Behzad Ghasemi, The Islamic Revolution as a Value-Oriented Movement: A Case Study: An Explanation of Events during the Premiership of Jamshid Amouzegar, Contemporary Researches on Islamic Revolution, 7 (26), University of Tehran, 2025, PP. 10-11.
([13])الاستخبارات الوطنية: تشكّلت في أواخر عام 1950، وذلك عقب التقارير التي أعدتها وكالة الاستخبارات المركزية، والتي قلّلت من حجم التهديد الذي كانت تمثله كوريا الشمالية تجاه كوريا الجنوبية قبيل اندلاع الحرب الكورية (1950-1953). ومن ثمّ، أُنشئ هذا المجلس بهدف تزويد الرئيس الأمريكي بتقديرات استخبارية أكثر دقة وشمولاً. وقد ضمّ في عضويته مجلس الأمن القومي، ووكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة استخبارات الدفاع، ومكتب الاستخبارات والبحوث التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، علاوة على مكتب التحقيقات الفيدرالي، ووزارتي الطاقة والخزانة الأمريكيتين.. للمزيد من التفاصيل يراجع :
Encyclopedia Britannica، Cited in: http://www.encyclopedia.com/doc/1G2-3403300508.html.
([14])Quoted in: John F. Devlin and Robert L. Jervis, Op. Cit.
([15])Quoted in: Ibid.
([16])مقتبس في: خضير البديري، المصدر السابق، ص 206.
([17])Quoted in: John F. Devlin and Robert L. Jervis, Op. Cit.
([18])Quoted in: U.S. Embassy Tehran, telegram to State Department, "Iran: Understanding the Shi'ite Islamic Movement," Confidential, February 3, 1978.
([19])Quoted in: Ibid.
([20]) Ibid.
([21])Quoted in: Defense Intelligence Agency, Intelligence Appraisal, "Iran: Religious-Inspired Opposition," Unclassified, March 29, 1978.
([22])غلام رضا نجاتي، المصدر السابق، ص 546.
([23])Quoted in: U.S. Embassy Tehran, Charles Naas, Airgram to State Department, "Uncertain Political Mood: Religious, Developments, Tougher Royal Line on Demonstrators," Secret/LIMDIS, August 1, 1978.
([24])Quoted in: Central Intelligence Agency, National Intelligence Estimate, "Draft NIE," Secret, September 1, 1978.
([25])Quoted in: Ibid.
([26]) Ibid.
([27])Quoted in: The National Archives of the UK (TNA): Public Record Office (PRO) FCO 8/3216, File No. P 333/2, Folder, "Iran: Release of Confidential Records," 1 Jan - 31 Dec 1978, Summary Record, "British-American Planning Talks, Washington," October 10-11, 1978.
([28])Quoted in: FCO 8/3216, Minute, B.L. Crowe to R.S. Gorham, "Anglo-American Planning Talks: Iran," October 12, 1978.
([29])Quoted in: U.S. Embassy Tehran, William Sullivan, Telegram to State Department, "Looking Ahead: The Military Option," Secret, November 2, 1978.
([30]) Ibid.
([31]) Ibid.
([32])John F. Devlin and Robert L. Jervis, Op. Cit.
([33])Quoted in: U.S. Embassy Tehran, William Sullivan, Cable to State Department, "Thinking the Unthinkable," Secret, November 9, 1978.
([34])Quoted in: Ibid.
([35])Quoted in: George Ball, Report to President Carter, "Issues and Implications of the Iranian Crisis," [with cover memo: "Summary Memorandum for President"], Secret, December 12, 1978.

([36])Quoted in: Ibid.
([37]) Ibid.

([38])مقتبس في: خضير البديري، المصدر السابق، ص 208.

([39]) صحيفة الأنباء، الكويت، العدد 3954، 26 كانون الأول 1986؛

Sepehr Zabih, Iran Since the Revolution, New York, 2011, P. 12
([40])Quoted in: U.S. Embassy Tehran, William Sullivan, Eyes Only Telegram for the Secretary, "USG Policy Guidance," Secret, January 10, 1979.

([41])طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية 1906 – 1979، بيروت، 1980، ص 416؛ محمد رضا پهلوي، پاسخ به تاريخ، ترجمه حسين ابوترابيان، چاپ سوم، تهران، 1372 ش، ص 459؛ أحسان النراغي، من بلاط الشاه إلى سجون الثورة، ترجمة ماري طوق، ط2، بيروت، 1999، ص296 ؛ تيبري كوڤيل، إيران، الثورة الخفية، ترجمة خليل احمد خليل، ط1، بيروت، 2008 م، ص 70.

([42]) وفاء عبد المهدي راشد الشمري، التطورات السياسية الداخلية في إيران 1964-1979، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006، ص 204؛ علاء رزاك فاضل النجار، موقف الاتحاد السوفيتي من الثورة الإيرانية 1979، مجلة دراسات تاريخية، كلية التربية للبنات - جامعة البصرة، العدد الخامس والعشرون، كانون الأول ٢٠١٨، ص 393.

([43]) محمد عبد الله العزاوي، تأملات الثورة الإيرانية، بازركان المخاض الصعب، ط1، دمشق، 2010، ص 110؛ حيدر علي خلف العكيلي، السياسة الأمريكية تجاه إيران في ظل حكومة شابور بختيار 1 كانون الثاني - 11 شباط 1979، مجلة كلية التربية - جامعة واسط، العدد الثامن عشر، نيسان، 2015، ص 160 – 161؛ علاء رزاك فاضل النجار، الموقف البريطاني من الثورة الإيرانية 1979، مجلة وروك للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى- كلية التربية للعلوم الإنسانية، العدد الأول، المجلد 11، 2018، ص 136.

([44]) عبد الرضا هوشنگ مهدوي، انقلاب إيران به روايت راديو بي بي سي، چاپ اول، تهران، ١٣٧٢، ص 485؛ احمد مهابة، إيران بين التاج والعمامة، القاهرة، 1989، ص 383؛ آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906 – 1979، الكويت، 1999، ص 221.

([45])المركز الوطني لتقييم الشؤون الخارجية: أنشئ هذا المركز في 11 تشرين الأول 1977، بعد ان تم دمج مديرية الاستخبارات في وكالة المخابرات المركزية (CIA) مع مكتب ضباط الاستخبارات الوطنية. وعُيّن روبرت ر. بوي Robert R. Bowie، مديراً للمركز. ويقع المركز في مبنى مقر وكالة الاستخبارات المركزية ويعد تابعاً لها. وكانت مهمة المركز إعداد تقديرات استخباراتية للرئيس الأمريكي ومجلس الأمن القومي، وتقديم أفضل المعلومات والآراء المتاحة لحكومة الولايات المتحدة بشأن الاتجاهات والأحداث الكبرى. للمزيد من التفاصيل يراجع:

National Foreign Assessment Center (NFAC), General CIA Records, No. (FOIA) /ESDN (CREST): CIA-RDP90-01137R000100100001-7, October 12, 1977.
([46])Quoted in: John F. Devlin and Robert L. Jervis, Op. Cit.

المصادروالمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

أ - الوثائق الأمريكية:

1. Central Intelligence Agency, National Intelligence Estimate, "Draft NIE," Secret, September 1, 1978.

2. Defense Intelligence Agency, Intelligence Appraisal, "Iran: Religious-Inspired Opposition," Unclassified, March 29, 1978.

3. George Ball, Report to President Carter, "Issues and Implications of the Iranian Crisis," [with cover memo: "Summary Memorandum for President"], Secret, December 12, 1978.

4. John F. Devlin and Robert L. Jervis, Analysis of NFAC's Performance on Iran's Domestic Crisis, Mid-77 – 7 November 1978, Top Secret, June 1979, Jun 1, 1979.

5. National Foreign Assessment Center (NFAC), General CIA Records, No. (FOIA) /ESDN (CREST): CIA-RDP90-01137R000100100001-7, October 12, 1977.

6. State Department, Bureau of Intelligence and Research, Report No. 704, "The Future of Iran: Implications for the US," Secret, January 28, 1977.

7. U.S. Embassy Tehran, Charles Naas, Airgram to State Department, "Uncertain Political Mood: Religious, Developments, Tougher Royal Line on Demonstrators," Secret/LIMDIS, August 1, 1978.

8. U.S. Embassy Tehran, telegram to State Department, "Iran: Understanding the Shi'ite Islamic Movement," Confidential, February 3, 1978.

9. U.S. Embassy Tehran, William Sullivan Airgram to State Department, "Straws in the Wind: Intellectual and Religious Opposition in Iran," Confidential, July 25, 1977.

10. U.S. Embassy Tehran, William Sullivan, Cable to State Department, "Thinking the Unthinkable," Secret, November 9, 1978.

11. U.S. Embassy Tehran, William Sullivan, Eyes Only Telegram for the Secretary, "USG Policy Guidance," Secret, January 10, 1979.

12. U.S. Embassy Tehran, William Sullivan, Telegram to State Department, "Looking Ahead: The Military Option," Secret, November 2, 1978.

ب – الوثائق البريطانية:

1. FCO 8/3216, Minute, B.L. Crowe to R.S. Gorham, "Anglo-American Planning Talks: Iran," October 12, 1978.
2. The National Archives of the UK (TNA): Public Record Office (PRO) FCO 8/3216, File No. P 333/2, Folder, "Iran: Release of Confidential Records," 1 Jan - 31 Dec 1978, Summary Record, "British-American Planning Talks, Washington," October 10-11, 1978.

ثانياً : الوثائق الأمريكية المنشورة:

1. Foreign Relations of the United States, 1977–1980, Volume II, Human Rights and Humanitarian Affairs, United States Government Printing Office, Washington, 2013.

2. _____, 1977–1980, Volume XVIII, Middle East Region; Arabian Peninsula, United States Government Publishing Office, Washington, 2015.

ثالثاً: كتب المذكرات:

1. مذكرات شاه إيران المخلوع محمد رضا شاه، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي - جامعة البصرة، البصرة، 1980.

رابعاً: الرسائل والاطاريح الجامعية باللغة العربية:

1. وفاء عبد المهدي راشد الشمري، التطورات السياسية الداخلية في إيران 1964-1979، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006.

خامساً: الكتب:

أ- باللغة العربية:

1. أحسان النراغي، من بلاط الشاه إلى سجون الثورة، ترجمة: ماري طوق، ط2، بيروت، 1999.
2. احمد مهابة، إيران بين التاج والعمامة، القاهرة، 1989.
3. آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906 – 1979، الكويت، 1999.
4. تييري كوفيل، إيران، الثورة الخفية، ترجمة خليل احمد خليل، ط1، بيروت، 2008.
5. خضير البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، بيروت، 2015.
6. طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية 1906 – 1979، بيروت، 1980.
7. غلام رضا نجاتي، التاريخ الإيراني المعاصر، إيران في العصر البهلوي، ترجمة عبد الرحيم الحمراني، ط1، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، مطبعة ستار، قم، 2008.
8. محمد عبد الله العزاوي، تأملات الثورة الإيرانية، بازركان المخاض الصعب، ط1، دمشق، 2010.

ب- باللغة الانكليزية:

1. Sepehr Zabih, Iran Since the Revolution, New York, 2011.

ج- باللغة الفارسية:

2- عبد الرضا هوشنگ مهدوي، انقلاب إيران به روايت راديو بي بي سي، چاپ اول، تهران، ۱۳۷۲ش.

3- محمد جواد مشكور، تاريخ إيران زنين از روكار باسكان تاعصر حاضر، تهرأن، 1353ش.

4- محمد رضا پهلوي، پاسخ به تاريخ، ترجمه حسين ابوترابيان، چاپ سوم، تهران، 1372 ش.

سادساً: البحوث والدراسات:

أ- باللغة العربية:

1- حيدر علي خلف العكيلي، السياسة الأمريكية تجاه إيران في ظل حكومة شابور بختيار 1 كانون الثاني - 11 شباط 1979، مجلة كلية التربية - جامعة واسط، العدد الثامن عشر، نيسان، 2015.

2- علاء رزاك فاضل النجار، الموقف البريطاني من الثورة الإيرانية 1979، مجلة وروك للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى- كلية التربية للعلوم الإنسانية، العدد الأول، المجلد 11، 2018.

3- ــــــــــــ، موقف الاتحاد السوفيتي من الثورة الإيرانية 1979، مجلة دراسات تاريخية، كلية التربية للبنات - جامعة البصرة، العدد الخامس والعشرون، كانون الأول ٢٠١٨.

ب- باللغة الانكليزية:

1- Behzad Ghasemi, The Islamic Revolution as a Value-Oriented Movement: A Case Study: An Explanation of Events during the Premiership of Jamshid Amouzegar, Contemporary Researches on Islamic Revolution, 7 (26), University of Tehran, 2025.

سابعاً: الصحف:

1. صحيفة الأنباء، الكويت، العدد 3954، 26 كانون الأول 1986.
2. صحيفة السفير، لبنان، العدد 1191، الثلاثاء 9 آب 1977.

ثامناً: مو اقع شبكة الأنترنت:

1- Encyclopedia Britannica، Cited in: http://www.encyclopedia.com/doc/1G2-3403300508.html.